

من خطا العلامة احمد بن محمد الجليلي قال نقله من خطه **مسلم**
 وردت في صفة ٢٠٠ اي رجل رهن الى رجل اخر سونا بدو معلوم ثم ات
 الرهن دفع للرهن مائة ذصة من الدرهم وطلبه فسمح الرهن فلوان امرتهن
 ادعى مثلك بدر غير الذي في الرهن واقامه ببنه وقال انما قبضت الذي
 دعت اليه الكون هو في ذمتك غير الذي هو في الرهن وقال المر الرهن
 انها دفعت من الرهن وقصدت ان تشارك الرهن فحل حاب الذي لك وللرجس
 الذي من الرهن بعد قبضه مائة الرهن على السبع والتزول عن الرهن
 اول اول وان امرتهن اجرا كسوت وقبض الاجر فحل لهما رده للمالك
 الى الرهن لانه لم يكن مندورا لمقتضه وانما هو رهن يوثقه اقتونا انا لكم
 اذله الحكم **المراب** ان القول قول الرهن في قصده للادوية اعلم
 بقصدته وحده على امرتهن فسبح الرهن وتمس الرهن من البيوت
 بعد قبض مائة الرهن من يمين الدين بل يفتك الرهن بقبض ما فيه من الدين
 وان لم يسلط بالفسخ كما في المنهك والارشاء وذلك في وجه وفي شرح
 الرهن كسب ربحا رحم الله تعالى ما صورته لو كان لرجل مائة باحد
 رهن وحده فكيف يفتك بالقبض وقبضه والقول قوله
 لانه اعلم بقصدته وليقبح اذ اية سوا اختلاف في نية ام لفظ بالعبارة

في حقه الاو

في حقه الاو **نقص المودي** وكما ان العبد في حقه اليه يقصد
 المودي فكذلك الخدم اليه ابتداء بل لو دفعه ولم يقصد واحد منها عينه
 اي المدقوق المرشاة فمنهما كما في زكاة المالين الى اخره والغايب
 وقول كسابيل وسه اكد على ذلك لحو القاصي المرهن بعد قبضه مائة
 الرهن من الكون على الفسخ جوازه نعم خبر على ذلك وخبره على تسليم البيوت
 الى المالك بقبض مائة الرهن من الور وان لم يملك بالفسخ كما هو
 صدر الجواب وقال ما ذكر في السؤال واما قول كسابيل ومنه اكد على
 فلو اجس امرتهن البيوت الى اخره جوازه انه لا يجوز الاقدام على
 فاجر السور من غير ذوات المالك ان اجس وانفع به الرهن
 اطلق في ذلك الرهن والحق والله اعلم السور والحوار في حقه
 في رجل ارهن من ارضها مال معلوم كذا في ردها **مسلم**
 مثلا قد قبض الرهن بعضها وبعضها لم يقبضه وكان الرهن مندورا ولم
 يذره الرهن بالفسخ المسو ان يطوله الى اخره كما في **المراب**
 انه اذ لم يصدر من الرهن نذر بالفسخ للرهن فالغلة جميعها للرهن هذا
 اذا كان الرهن صحيحا مستوفيا لطلب المحصر وقول كسابيل